

اسم المقال: مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه "دراسة مقارنة"

اسم الكاتب: أمنة حسن الروباري، محمد شلال العاني

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8620>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 21:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 20، العدد 4

جمادى الثاني 1445 هـ / ديسمبر 2023 م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه "دراسة مقارنة"

أمنة حسن الروباري⁽¹⁾

محمد شلال العاني⁽²⁾

تاريخ القبول: 17-02-2022

تاريخ الاستلام: 14-10-2021

ملخص البحث:

إن أهم الالتزامات والواجبات التي تقع على عاتق الدولة تتمثل بكفالة حماية أفراد المجتمع من أي عدوان أو سلوك إجرامي يقع عليهم، وتمارس الدولة هذا الحق بمختلف أجهزتها وسلطاتها بما يحول دون وقوع الاعتداء على أفراد المجتمع، وإذا ما أخفقت الدولة في ذلك الالتزام تحققت مسؤوليتها عن هذا الاعتداء، وكثيراً يحصل أن يعجز المجني عليه من الحصول على التعويض العادل عن الضرر الذي تعرض له، مما يفرض ذلك إلى ضياع حقه، وبناء على ذلك ظهرت دعوات عديدة تدعو إلى ضرورة تحمل الدولة لواجبها في تعويض المجني عليه عن الضرر، كما حرصت العديد من المواثيق الدولية والمؤتمرات العلمية على اعتبار أن التعويض من قبل الدولة يعد حقاً من حقوق المجني عليه في الدعوى الجزائية، فمسؤولية الدولة بكفالة حقوق الأفراد وضماتها ليست مجرد ادعاء وإنما هو التزام على الدولة بتهيئة الوسائل اللازمة لحماية هذه الحقوق وتطبيق العقوبة المناسبة لها عند المساس بها

الكلمات الدالة: مسؤولية الدولة، المجني عليه، التعويض، الضرر.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

amna922h@gmail.com

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

أصبح التعويض عن أضرار الجريمة من الموضوعات التي لقيت اهتماماً بالغاً في الفقه مما أثر ذلك على التشريعات الجنائية، واتسع نطاق التعويض ولم يقتصر على التعويض المادي؛ وإنما شمل التعويض المعنوي؛ لأنه يعد من آثار الجريمة التي ارتكبت بحقه ومست بسلامته

وبدأت فكرة تعويض المجني عليه تظهر في السياسة الجنائية بجبر المجني عليه عن الأضرار التي لحقت به بسبب الجريمة؛ إذ إن الأصل في الفرد أن يكون ملتزماً بالحفاظ على النظام العام والأمن العام في الدولة، فإن أخل بهذا الالتزام بأن اعتدى على حقوق الآخرين فينبغي ردعه ومعاقبته

ويحق للدولة من خلال أجهزتها وسلطاتها أن تتخذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية حقوق الأفراد أيضاً كان الفاعل وأياً كانت صور تلك الاعتداءات، وبذلك يتمتع المجني عليه الذي تضرر من الجريمة بالحقين المعنوي والمادي؛ إذ يكمن حقه المعنوي بشعوره بعدالة القضاء من خلال توقيع الجزاء المناسب على مرتكب السلوك الإجرامي، وأما بشأن حقه المادي فيتمثل بجبر الضرر الذي لحقه من وراء الاعتداء، ويتحقق مبدأ حماية الدولة لحقوق الأفراد من أي اعتداء ويتم جبر الضرر الذي تحقق بسبب وقوع الجريمة من خلال تعويضهم التعويض المناسب

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في طبيعة موضوع البحث الذي يتعلق بمدى مسؤولية الدولة في تعويض المجني عليه الذي تضرر من جراء وقوع الجريمة عليه، لكونه من الموضوعات الهامة والتي تستحق الدراسة والبحث؛ إذ إن مميزات الأخذ بفكرة التزام الدولة بتعويض المجني عليه تمثل ضمانات جديدة إلى الضمانات الممنوحة لهم؛ لذا تدور مشكلة الدراسة في السعي لإيجاد حلول تضمن تعويضاً عادلاً للمجني عليه، وتظهر المشكلة عندما يتبين أن الجاني غير معلوم للسلطات أو للجهات القضائية أو أن وضعه المادي لا يسمح له بدفع التعويض، مما أفضى ذلك أن يتجه الفقه الجنائي نحو ضرورة تحمل الدولة لمسؤوليتها والتزامها تجاه المجني عليه، فيتحتّم عليها أن تتدخل لتؤمن تعويضاً مناسباً له عما أصابه من ضرر، كما أفضى ذلك إلى اهتمام المؤتمرات الدولية والتي أناطت لهذا الموضوع أهمية بالغة ولا سيما عندما نصت على ذلك في المواثيق والمعاهدات الدولية؛ إذ إنها سبقت القوانين الوطنية بهذا الموضوع وأفردت له مساحةً كبيرة من البحث والمناقشة في جلساتها، ومن ثم بدأت القوانين المقارنة -ومنها القانون الفرنسي- تعير هذا الموضوع

اهتمامًا بالغًا بالنص عليه في تشريعاتها الوطنية في المقابل عدم وجود أي قوانين شرعت في الدول العربية ومنها القانون المصري والقانون الأردني والقانون الإماراتي محل موضوع الدراسة

أهمية الدراسة:

سنقسم أهمية هذه الدراسة إلى أهمية نظرية وأهمية تطبيقية وذلك على النحو الآتي:

1. الأهمية العلمية: تتمثل في التعرف على الشروط الموضوعية والشروط الإجرائية لحصول المجني عليه على التعويض من قبل الدولة وتقرير مسؤوليتها، وآلية البت في طلبات التعويض والآثار المترتبة عنها.
2. الأهمية العملية: فتمثل في التوصيات التي سوف تسفر في نهاية الدراسة، والتي يمكن الاستفادة منها وخاصةً في القوانين الوطنية محل الدراسة نظراً لوجود نقص وقصور في تعويض المجني عليه وتقرير مسؤولية الدولة في نفس الوقت.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

1. بيان مدى مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه وفقاً للاتجاهات الفقهية والتشريعية.
2. تحديد الشروط الموضوعية والإجرائية التي من خلالها يترتب عليها حق المجني عليه في الحصول على تعويض من الدولة.
3. معرفة الآليات أو الإجراءات التي تكفلها القوانين المقارنة لاكتساب المجني عليه حقه في التعويض.
4. بيان ما تكفله النصوص القانونية التي اعتمدها القوانين المقارنة عن تعرض المجني عليه لأضرار تحققت بسبب وقوع الجريمة عليه.

منهج الدراسة وتقسيمها:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي المقارن، بحيث يتم من خلاله تحديد أساس مسؤولية الدولة في تعويض المجني عليه وطبيعتها، وبيان النصوص القانونية في القوانين المقارنة في كيفية تعويض المجني عليه عن الضرر الذي تعرض

له، وتحديد أهم المواثيق الدولية والآليات التي اتبعتها في استيفاء المجني عليه حقه في الحصول على التعويض

تساؤلات الدراسة:

1. هل النصوص القانونية توفر ضمانات كافية لاستيفاء المجني عليه حقه في التعويض من قبل الدولة وتحديد مسؤوليتها؟
2. ما الأساس الذي يلجأ المجني عليه إلى الدولة للحصول على التعويض؟
3. ما الشروط الموضوعية والإجرائية لحصول المجني عليه على التعويض من قبل الدولة؟
4. ما الصعوبات التي تقف عائقاً أمام استيفاء المجني عليه حقه في التعويض من قبل الدولة عندما يكون الجاني مجهولاً أو معسراً؟
5. ما الضمانات المطلوبة لاستيفاء المجني عليه حقه في التعويض منذ بداية وقوع الجريمة عليه؟

وبناءً عليه تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

المقدمة

المبحث الأول: حق المجني عليه في الحصول على التعويض من قبل الدولة.

المطلب الأول: أساس مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه.

المطلب الثاني: التزام الدولة بتعويض المجني عليه وطبيعته.

المبحث الثاني: شروط نشأة حق المجني عليه في التعويض من قبل الدولة.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية.

المطلب الثاني: الشروط الشكلية.

المبحث الأول: حق المجني عليه في الحصول على التعويض من قبل الدولة

لم يلقَ موضوع حقوق المجني عليه الاهتمام المناسب مقارنةً مع الاهتمامات التي أعطيت للمتهم بصفة عامة وبمحاكمته محاكمة عادلة بصفة خاصة، حتى كادت أن تصبح المحور الأساسي في الدعوى الجزائية، في حين أن العدالة الجنائية تتطلب الاهتمام بالمجني عليه وبحقوقه وبجبر أضراره

وقد يتعذر على الجاني تعويض ما لحق المجني عليه من أضرار جراء السلوك العدوانى الصادر من قبله والذي سبب الضرر يتوجب بمقتضاه دفع التعويض العادل والمناسب للمجني عليه، فقد يكون الجاني معسراً أو مجهولاً أو أنه لا يستطيع دفع التعويض الكافي لجبر الضرر الذي لحق بالمجني عليه، في هذه الحالة يتوجب على الدولة أن تتدخل لجبر ضرر المجني عليه، حيث أن من واجباتها حماية المجني عليه باعتبار أن من مسؤولياتها دفع الاعتداء عنه وحماية حقوقه ومصالحه، وهذا ما أثار خلاف الفقهاء حول الأساس أو المنبع الذي تقوم عليه هذه الفكرة، فقد ذهب جانب منهم إلى أن أساس تعويض الدولة هو أساس اجتماعي نابع من منطلق الانصاف والتضامن الاجتماعي، بينما اتجه رأي آخر إلى اعتبار أن أساس التزام الدولة هو أساس قانوني، ويعني ذلك التزام الدولة بجبر الأضرار التي وقعت على الأفراد بسبب وقوع الجريمة وتعويضهم وإنصاف حقوقهم

ولأهمية المجني عليه في الدعوى الجزائية فقد تعددت التعاريف في تحديد مفهوم المجني عليه، ذهب بعضها إلى القول بأنه: "كل من أضررت به الجريمة، أو هو كل شخص يلزم الجاني بتعويضه عن الضرر الناشئ عن الجريمة"⁽¹⁾، ويعرفه البعض الآخر بأنه: "صاحب الحق أو المصلحة المشمول بالحماية بنص التجريم، والذي أصابته الجريمة بضرر أو هددته بوقوع خطر عليه"⁽²⁾، كما بذلت محاولات عديدة في تحديد مدلول المجني عليه من الناحية الفقهية والقانونية، ويلاحظ أن كل محاولة من تلك المحاولات اتخذت اتجاهاً خاصاً في تعريف المجني عليه

أما التعويض فيعرف بأنه: "هو دفع مبلغ مالي محدد للمجني عليه عن الإصابات التي لحقت به سواء أكانت تلك الإصابات جسدية أم نفسية أم غيرها من الأضرار"⁽³⁾، ونظراً

(1) د. صالح السعد، علم المجني عليه (عمان: دار صفاء، 1999) ط1، ص61.

(2) د. محمد حنفي محمود، الحقوق الأساسية للمجني عليه في الدعوى الجنائية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006) ط1، ص10.

(3) د. محمد حنفي محمود، المرجع السابق، ص287.

إلى أهمية تعويض المجني عليه عن الأضرار التي لحقت به جراء ارتكاب الجريمة ومسؤولية الدولة والتزامها بشأن ذلك، وسنوضحه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: أساس مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه.

المطلب الثاني: التزام الدولة بتعويض المجني عليه وطبيعته.

المطلب الأول: أساس مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه

ثار خلاف بين الفقهاء بشأن أساس مسؤولية الدولة عن دفع التعويض للمجني عليهم وانقسمت آراؤهم إلى اتجاهين، اتجاه يذهب إلى أن هذه المسؤولية تقوم على أساس قانوني واتجاه آخر يذهب إلى أن أساس مسؤولية الدولة عن التعويض هو أساس اجتماعي، وهذا ما سنبيّنه في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الأساس القانوني

الالتزام القانوني للدولة بالتعويض هو الالتزام الذي استوحى من التشريعات القانونية جراء وقوع خطأ صدر من شخص بحق شخص آخر أيضاً كان مصدر هذا الخطأ،⁽¹⁾ ويذهب أنصار هذا الرأي أن الالتزام القانوني الملقى على عاتق الدولة بدفع التعويض المستحق للمجني عليه باعتباره حق له وليس منحة، ومن ثم في حالة عدم التزام الدولة بدفع التعويض المستحق للمجني عليه، يحق للمجني عليه رفع دعوى يطالب فيها الدولة بدفع التعويض له وذلك بغض النظر عما إذا كان المجني عليه بحاجة للتعويض أم لا.⁽²⁾

وقد بنى أصحاب هذا الرأي موقفهم على أن التزام الدولة من الناحية القانونية يقوم استناداً إلى ما يلي:

1. فكرة العقد الاجتماعي، تدور فكرة العقد الاجتماعي بعقد ضمني يتم إبرامه من قبل طرفين ألا وهما الدولة والفرد، ويترتب على أثر ذلك أن على كل طرف من أطراف العقد حق وعليه واجب تجاه الطرف الآخر، ويلتزم كل منهما بعدم الإخلال بأي التزام بالعقد المبرم بينهما،⁽³⁾ فعلى سبيل المثال أن على الأفراد التنازل عن جزء من حرياتهم وأموالهم في المقابل توفير الحماية لهم من قبل

(1) د. رمضان عبد الله الصاوي، تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006)، ص 120.

(2) علاء الدين تكثري، التضامن الوطني كأساس حديث لمسؤولية الدولة، (منشورات مجلة دفاتر قانونية، سلسلة دفاتر إدارية، العدد (6)، 2018)، ص 169.

(3) علاء الدين تكثري، المرجع السابق، ص 169.

الدولة، إلا أن تنازل الفرد عن جزء من حريته يتحتم عليه عدم أخذ حقه بيده، إذ إن الدولة هي التي تتولى وتباشر ذلك باعتبار أنه جزء من واجباتها واختصاصها السيادي، على أن تنازل الفرد عن جزء من أمواله التي يدفعها على صورة ضريبة يستفاد منها في المشاريع التي لا يستطيع الفرد القيام بها بمفرده كمكافحة الجريمة،⁽¹⁾ إذاً فقد أصبح مستقراً في الفقه القانوني مبدأ عدم جواز إقامة الأفراد العدالة بأنفسهم ويجب عليهم الرجوع إلى الدولة للمطالبة بإقامتها.⁽²⁾

فالدولة عندما أصدرت التشريعات تعهدت بموجبها للأفراد بحمايتهم من الجريمة مقابل تنازلهم عن بعض حقوقهم؛ إذ إنّ هذا التنازل ملزم من كلا الطرفين، فوقوع الجريمة يدل على أن الدولة لم تف بواجباتها ومسؤولياتها، ويترتب على الأفراد الحق في مقاضاتها تماماً كما يقاضي المجني عليه الجاني عن كافة الأضرار التي سببتها الجريمة.⁽³⁾

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى القول أن الدولة تكمن مسؤولياتها في اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة والوقائية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وضماناتهم الشخصية، مما يجعل مسؤولية الدولة هي الحماية القانونية وليس التزاماً أخلاقياً أو أدبياً، وإضافةً إلى ذلك أن الدولة يتعين عليها أن تغطي جميع الأضرار أياً كان نوعها أو صورها دون تمييز أكان هذا الضرر جسماني أم مالي أم ضرر معنوي، لأن مجرد وقوع الضرر على الفرد يدل على تقصير الدولة في وفائها بالتزامها بتوفير الحماية والأمن،⁽⁴⁾ بحيث أن عدم تدخل الدولة لمنع الجريمة التي وقعت على الأفراد وتضرروا منها ينشئ حقوقاً قانونية للأفراد تجاه الدولة وأهمها التعويض عن الجريمة.⁽⁵⁾

2. الواجبات القانونية المفروضة على الأفراد: ويؤسس أنصار هذا الاتجاه التزام

- (1) د. محسن العبودي، أساس مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه في القانونين الجنائي والإداري والشريعة الإسلامية، (مصر: المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، 1990)، ص 511، د. محمد عبد المحسن سعدون، الحماية القانونية لضحايا الجريمة، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017) ط1، ص 480، عبد الرحمن خلفي، مدى مسؤولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة، (الامارات العربية المتحدة، مجلة الشريعة والقانون – جامعة الامارات، 2011) ص 319.
- (2) د. باسم محمد فاضل، التعويض عن الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020) ط1، ص 161.
- (3) د. محمد عبد القادر عقباوي، ود. مبروك المنصوري، مدى التزام الدولة بتعويض الضحية عن الأضرار الناجمة عن الجريمة، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (11)، 2018، ص 77.
- (4) علاء الدين نكثري، التضامن الوطني كأساس حديث لمسؤولية الدولة، مرجع سابق، ص 170 – 172.
- (5) د. يعقوب حياتي، تعويض الدولة للمجني عليهم في جرائم الأشخاص، دراسة مقارنة، (الإسكندرية: رسالة دكتوراه، 1977)، ص 175.

الدولة بصورة قانونية بالتعويض تجاه الأفراد بمقابل التزام الأفراد ببعض الواجبات الملقاة على عاتقهم، وهي الإبلاغ عن الجرائم ومركبتها عند علمهم بها ومساعدة من يتعرض للمخاطر أو أية صورة من صور الاعتداء،⁽¹⁾ في المقابل يقع على عاتق الأفراد في مرحلة التحقيق الابتدائي بأدلائهم للشهادة وذلك عن طريق المثل أمام الجهات القضائية للوصول إلى الحقيقة ومعاونة السلطات المختصة في الكشف عن فاعلها⁽²⁾، ومن الناحية الواقعية أن الشهود قد يتعرضون للخطر أو أي ضرر نتيجة إدلائهم الشهادة كالتعدي عليهم مثلاً، ففي هذه الحالة يتوجب على الدولة توفير كافة الضمانات والاحتياطات اللازمة لحماية من أي خطر أو عدوان، وفي حال تعرضهم لأي صورة من صور الاعتداء ينبغي تعويضهم بالتعويض المناسب بالقدر اللازم.⁽³⁾

3. تأهيل المحكوم عليه قد يسبب ضرراً للأفراد: الغاية الأساسية من تأهيل المحكوم عليه تقويم سلوكه وإصلاحه، فقد يتم الإفراج عنه أو يصدر الحكم بوقف تنفيذ العقوبة، ففي هذه الحالة قد تقع جرائم عن طريق اتباع الدولة هذه السياسة الجنائية مما يستوجب الحكم بالتعويض نتيجة إخفاقها في تحقيق ما تهدف إليه.⁽⁴⁾

4. عجز الجاني عن سداد التعويض لدخوله المؤسسة العقابية: فعندما يرتكب الفاعل سلوكاً إجرامياً يتوجب معاقبته عن الفعل الصادر منه ويكون ذلك إما بإيداعه في السجن أو دفعه للغرامة، وبالتالي فإن إيداع الجاني بإحدى المؤسسات العقابية يعد حائلاً بينه وبين أداء التعويض الواجب عليه لمصلحة المجني عليه، ويترتب على ذلك قيام الدولة بسداد مبلغ التعويض للمجني عليه كونها حالت بين الجاني وسداده للتعويض.⁽⁵⁾

5. المساواة بين المضرورين تستلزم تعويضهم عند وقوع الجريمة: تتطلب القاعدة الدستورية المساواة بين الأفراد بشأن تحصيلهم مبلغ التعويض دون تمييز أو تفریق

(1) د. رمضان عبد الله الصاوي، تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض، مرجع سابق، ص 122.

(2) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، (الامارات: مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، المجلد (23)، العدد (89)، (2014)، ص 209.

(3) د. محمد حنفي محمود، المرجع السابق، ص 209.

(4) د. محمد أبو العلا عقيدة، تعويض الدولة للمضرور من الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات المعاصرة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 27.

(5) د. محمود محمود مصطفى، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، (القاهرة: مطبعة الجامعة، 1975) ط 1، ص 130.

فيما بينهم، بحيث لا يختلف مبلغ التعويض المستحق للمجني عليه سواء كان الجاني موسراً أو معسراً أو كان معلوماً أو مجهولاً،⁽¹⁾ ومما لا شك فيه أن الدولة تساهم في إعسار الجاني عندما تفرض عليه عقوبة سالبة للحرية مما يترتب عليها التزاماً بدفع مبلغ التعويض.⁽²⁾

ويترتب على الأخذ بهذا الأساس القانوني عدة نتائج:

1. التزام الدولة بتعويض المجني عليه: أي أن الدولة يترتب عليها التزام، ومن ثم لا يجوز تقييد هذا الحق بحاجة المضرور بحيث لا يستوجب من يطالب هذا الحق تجاه الدولة أن يثبت تقصير الدولة في منع وقوع الأضرار التي تخلفت جراء وقوع الجريمة.⁽³⁾

2. التعويض من الدولة لا يقتصر على نوع معين من الجرائم، فالجرائم متعددة وتصنف على أساس جرائم جنائية وجرائم تأديبية وجرائم مدنية والجرائم الجنائية لها أنواع متعددة وهي تقسم على جنائيات وجنح ومخالفات، وعند النظم القانونية الجنائية التي تأخذ بالتقسيم الثلاثي للجرائم هناك جرائم إيجابية وجرائم سلبية وجرائم الامتناع أو الترك وجرائم وقتية وجرائم مستمرة وجرائم متتابعة الأفعال وجرائم بسيطة وجرائم الاعتياد وجرائم عمدية وجرائم غير عمدية وجرائم عادية وجرائم عسكرية وجرائم سياسية وغيرها.⁽⁴⁾

أما الوقائع المادية التي تشكل جريمة فلا يمكن حصرها وتقييدها، ومن ثم تختلف نوع الجريمة عن الواقعة التي تكون جريمة، لأن الواقعة هي التي تعطي الوصف النوعي للجريمة أما الواقعة نفسها فهي لا تسبب أضراراً بمصلحة محمية بموجب تشريع قانوني أورده المشرع في قانون العقوبات وترتب على أثرها مسؤولية الفاعل عن فعله والعقوبة المناسبة، فمن نتائج هذا الاتجاه أن الدولة تعوض المجني عليه في كل الجرائم وما يستجد منها.⁽⁵⁾

(1) د. رمضان عبد الله الصاوي، تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض، مرجع سابق، ص 123.

(2) د. مصطفى مصباح دبارة، وضع ضحايا الاجرام في النظام الجنائي، (رسالة دكتوراه، الإسكندرية، 1996)، ص 712.

(3) د. كمال محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم كجوهلة الفاعل، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (مجلة الشريعة والقانون، العدد (34)، الجزء الثاني، 2019)، ص 598.

(4) د. أحمد عبد العزيز الألفي، شرح قانون العقوبات - القسم العام، (الزقايق: مكتبة النصر، 1997)، ص 47.

(5) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضرور عن الجريمة،

3. التعويض عن جميع الأضرار: فالأضرار التي تنجم عن الجريمة تختلف من جريمة إلى جريمة أخرى، فثمة ضرر جسيم ينتج عن جريمة ما كجريمة قتل وثمة ضرر بسيط ينجم عن جرائم بسيطة، ومن ثم أياً كان نوع هذا الضرر وأياً كان مقدار الضرر يقع على عاتق الدولة التزام عام بالتعويض عن جبرها للأضرار التي تحدثها الجريمة دون تمييز⁽¹⁾.

4. أن يتم تقدير التعويض بمعرفة جهة قضائية: حيث إن الجريمة تمر بعدة مراحل وإجراءات جنائية من لدن السلطات القضائية وأن هذه الإجراءات تعد من اختصاص المحاكم على اختلاف درجاتها بحث يصدر فيها في النهاية حكم قضائي بات يقرر فيها ثبوت مسؤولية الدولة عن هذا التعويض،⁽²⁾ فيجب على الجهة التي تفصل في مدى أحقية المجني عليه في التعويض أن تحدد ابتداءً هل هناك جريمة وقعت فعلاً، وما نوع الجريمة، وما هي الأضرار التي نتجت عنها، ومدى مساهمة المجني عليه في وقوع الجريمة، وهل هو المتسبب الوحيد في وقوعها أم هناك شركاء آخرون، وهل توافرت العلاقة السببية بين خطأ الجاني والضرر الذي أصاب المجني عليه، وما مقدار ذلك الضرر وما قيمة التعويض المطلوب، هل سيكون مبلغاً من المال يحصل عليه المجني عليه دفعةً واحدة أم يدفع له على صورة أقساط.⁽³⁾

وقد وجه لهذا الاتجاه جملةً من الانتقادات كونه يتعارض مع القواعد القانونية، فمن حيث عدم مطابقته للواقع أن القول بوجود عقد ضمني مبرم ما بين الطرفين وهما الدولة والأفراد مما يلزمهم بدفع الضريبة مقابل أن تقوم الدولة بتوفير الأمان لهم وحمايتهم وإذا ما وقعت عليه جريمة أو أي صورة من صور الاعتداء وأصيبوا بضرر تقوم الدولة بتعويضهم

الفرع الثاني: الأساس الاجتماعي

إن التزام الدولة بتعويض المجني عليه هو التزام اجتماعي يكون أساسه الانصاف والتكافل الاجتماعي، على أن الدولة هي من تقدر قيمة التعويض لا بقدر الضرر الذي أصاب المضرور كما هو الحال في الأساس القانوني، ويصنف هذا النوع على أنه نوع

(القاهرة: دار الفكر العربي، القاهرة، 2005)، ص220.

(1) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، المرجع السابق، ص220

(2) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص211.

(3) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضرور عن الجريمة، مرجع سابق، ص221.

من أنواع المساعدة الإنسانية والاجتماعية، وتقدم الدولة تلك المساعدة من خلال إنشائها صندوقاً عاماً لتعويض المجني عليه ويتم ذلك بموجب التزام اجتماعي لمواجهة أخطار الجريمة، مثل المساعدة التي تقدمها الدولة للمضروبين من الحوادث الطبيعية كالزلازل والبراكين والسيول.⁽¹⁾

والأساس الاجتماعي لالتزام الدولة بتعويض المجني عليه يركز على فكرة قيام الدولة ببذل أقصى ما في وسعها للحيلولة دون وقوع الجريمة، فإذا ما وقعت الجريمة تسعى الدولة بكافة الطرق والأساليب من خلال أجهزتها للتعرف على الفاعل وتقديمه للمحاكمة، وتمكين المجني عليه في نفس الوقت من اقتضاء حقه وحصوله على التعويض، وفي حال عدم معرفتها بمرتكب الجريمة أو أن الجاني كان معسراً ففي هذه الحالة يترتب على الدولة التزام أدبي بتعويض المجني عليه من منطلق وظيفتها الاجتماعية في مساعدة المضروبين.⁽²⁾

وتتمثل آراء الفقهاء الذين تبنوا فكرة الأساس الاجتماعي فيما يأتي:

1. ليس هناك مبرر لتمييز الأضرار التي تنجم عن الجرائم عن غيرها من الأضرار الأخرى؛ لكثرة وقوع الأضرار التي تصيب الأفراد وتنشأ عنها مسؤولية الدولة بتعويضهم ومن بينها تعويضهم عن الكوارث الطبيعية وكذلك تعويضهم عن أضرار العمل، وعلى أساس هذا فليس هناك ضرورة تحتم على الدولة إصدار تنظيم خاص لمن أصيبوا بأضرار بسبب الجريمة.⁽³⁾

2. إن وجود صندوق لتعويض المجني عليه من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف الإحساس لدى الجناة وسهولة ارتكابهم الأفعال غير القانونية؛ إذ لوحظ انتشار واسع في معظم الدول الأوروبية ولا سيما فيما يتعلق بحوادث الطرق التي يغطيها التأمين.⁽⁴⁾

وقد أثار البعض⁽⁵⁾ منهم رأي معارض لتعويض الدولة للمجني عليه عن طريق صندوق بأنه يتسم بصعوبة فنية وأن الدولة عندما تقوم بدفع التعويض للمجني عليه لا تطالب المجني عليه أو المضروب بهذا التعويض من الجاني أي أن الدولة لا تحل محل المجني عليه في مطالبته بقيمة التعويض من قبل الجاني وبذلك يضيع عليها ما دفعته، إلا أنه تم الرد

(1) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، المرجع السابق، ص228.

(2) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص600 – 601.

(3) د. محمود محمود مصطفى، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، مرجع سابق، ص127.

(4) المرجع السابق، ص128.

(5) د. جلال علي العدوى، أصول الالتزام والاثبات، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1996)، ص191.

عليهم والقول أنه عندما تقوم الجهة أياً كانت الدولة أو جهة أخرى بصرف التعويض للمجني عليه سواء كان من الصندوق أو من الدولة نفسها قبل أن تدفع مبلغ التعويض تحصل من المجني عليه أو من المضرور ما يمكنها من الطول في تحصيل ما دفعته من الجاني، بحيث لا يقبل من المضرور أي تنازل منه للجاني؛ لأنه لا يجوز لغير المدين أن يقوم بوفاء الدين وعندئذ يكون للغير الموفي (الدولة أو الصندوق) أن يرجع على المدين بدعوى شخصية وهي دعوى الوكالة أو الفضالة أو الاثراء بلا سبب، والتي بموجبها يطالب المدين بالحق الذي نشأ له نتيجة الوفاء وليس بالدين الذي وفى به، بحيث يتميز الوفاء مع الطول عن الوفاء العادي بأنه يترتب عليه أن الدين الذي تم الوفاء به يظل قائماً في علاقة الموفى بالمدين - الجاني - على الرغم من انقضائه في علاقة الدائن بمن كان مديناً به

وقد اثار أنصار عدم التعويض من قبل الدولة حجة أخرى وهي أن التعويض يعتبر من المسائل المدنية البحتة وهناك فصل تام بين القانون الجنائي وغيره من القوانين، فلا محل لتنظيم مساعدة المجني عليه في القانون الجنائي وإنما محله في قانون التأمينات الاجتماعية وغيرها من الفروع المختصة بذلك، إلا أن أصحاب هذه الحجة يعلمون بأن جميع فروع القوانين تصب في مجرى واحد وهو الحفاظ على أسس الحياة في المجتمع وسيرها بانتظام، وكذلك أن فرعاً من فروع القانون الإداري ينظم علاقة الموظف بالدولة أو بالمؤسسة التي يعمل بها ولكن عندما يخل الموظف إخلالاً جسيماً بقواعد أصول الوظيفة ففي هذا الحال يتدخل القانون الجنائي لإصلاحه من خلال سنه مجموعة من النصوص، وكما هو معلوم فإن القانون الجنائي يعد الحامي لكل القوانين الأخرى وأن التعويض ناشئ عن جريمة من اختصاص القانون الجنائي وأن دعوى التعويض تدور مع الدعوى الجنائية وجوداً وعدمياً.⁽¹⁾

ومن النتائج المترتبة على الأخذ بالأساس الاجتماعي:

1. إن التعويض الذي تدفعه الدولة للمجني عليهم أو ورثتهم هو نوع من أنواع المساعدة الاجتماعية ولا يعتبر حقاً للمجني عليه.⁽²⁾
2. قصر التعويض على جرائم معينة، باعتبار أن الجرائم لا حصر لها فهي تبدأ من المخالفات بكافة أنواعها وتنتهي بالجنايات بكافة أنواعها، فالدولة تقتصر بالتعويض على جرائم معينة وهي الأشد خطورة وتأثيراً على الأفراد وتراعي

(1) د. يسر أنور علي، شرح قانون العقوبات، 1993، ص21.

(2) د. عقباوي محمد عبد القادر، ود. المبروك المنصوري، مدى التزام الدولة بتعويض الضحية عن الأضرار الناجمة عن الجريمة، مرجع سابق، ص79.

الأضرار الكبيرة مع احتياج المضرور للتعويض.⁽¹⁾

3. الجهات الإدارية هي التي تنظر في طلبات التعويض؛ إذ تقوم اللجان الإدارية التابعة للدولة بالإشراف على هذه المساعدات من خلال تحديدها للمبلغ المطلوب أو النظر في طلب التعويض وكذلك حسم النزاعات التي تنشأ عنه،⁽²⁾ على أن تقوم الدولة بتشكيل هذه اللجان وتوكل إليهم مهامهم واختصاصاتهم، وكما تحدد مكافأتهم وكيفية تعيينهم وعزلهم.

وقد تعرض الأساس الاجتماعي ونتائجه للنقد على وجه لا سيما فيما يتعلق بتحويل الجهات الإدارية سلطة تقدير التعويض، وأن هذا المنطلق يقوم على أساس الشفقة والإحسان وليس من قبيل واجب يقع على عاتق الدولة؛ لذا اتجه رأي إلى القول أن الأساس القانوني لالتزام الدولة بتعويض المجني عليه يتأسس على فكرة لكل شيء مقابل؛ إذ يقوم الأفراد بدفع الضرائب للدولة في المقابل يحصلون منها على الرعاية الاجتماعية، وإذا ما قصرت في هذا كان واجباً عليها أن تعوض الأفراد نتيجة إخلالها بالالتزام.⁽³⁾

في هذا السياق ترى الباحثة أن أساس التزام الدولة بتعويض المجني عليه يجب أن يجمع بين كل من الأساسين القانوني والاجتماعي لكونهما مكملين لبعضهما البعض، فالمبادئ التي يقوم عليها الأساس القانوني لا يمكننا تجاهلها؛ إذ إن المشرع نظم هذا الأمر عن طريق سنه مجموعة من التشريعات العقابية من أجل حماية الأفراد وحقوقهم على وجه الخصوص، في المقابل يقع التزام على عاتق الدولة عند تقصيرها بتوفير الحماية للأفراد وحماية حقوقهم من أي انتهاك بدفع التعويض عن الفعل غير القانوني أو السلوك العدواني، وحيث هذا الأمر يخلق نوع من الرابطة الإنسانية والاجتماعية

المطلب الثاني: التزام الدولة بتعويض المجني عليه وطبيعته

أثار موضوع تعويض الدولة للمجني عليه جدلاً فقهيًا واسعاً، مما ترتب على أثرها اختلاف الآراء بين الفقهاء ما بين مؤيد للفكرة ومعارض لها، وسأبينها في الفرعين الآتيين:

(1) د. رمضان عبد الله الصاوي، تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض، مرجع سابق، ص 127 - 128.

(2) المرجع سابق، ص 128.

(3) د. عقباوي محمد عبد القادر، ود. المبروك المنصوري، مدى التزام الدولة بتعويض الضحية عن الأضرار الناجمة عن الجريمة، مرجع سابق، ص 79.

الفرع الأول: التزام الدولة بتعويض المجني عليه

الفكرة التي يقوم عليها أصحاب هذا الرأي أن الدولة تقع على عاتقها جملةً من الواجبات وأهمها حماية الأفراد وتوفير الأمان وذلك بمنعها من وقع أي سلوك إجرامي، فإذا ما أخفقت في ذلك فإن عليها أن تبحث عن الفاعل وتقديمه للمحاكمة وإلزامه بالتعويض، ومن ثم إذا ما أخفقت بتحقيق ذلك كان وقع عليها التزام بتعويض المجني عليه الذي تضرر، على أثر ذلك سآبين أوجه الفقهاء حول هذه المسألة على النحو الآتي:

أولاً- الاتجاه المعارض لفكرة التزام الدولة بتعويض المجني عليه

ذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأنه: ليس من الضروري أن يتم إنشاء نظام قانوني خاص من قبل الدولة يتم من خلاله تعويض المجني عليهم؛ وترجع العلة في ذلك أن الدولة من واجباتها تقديم خدمات كثيرة للمواطنين تتمثل في الخدمات الاجتماعية المختلفة من بينها الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والرعاية الاجتماعية والتأمين ضد العجز والمرض، بالإضافة إلى أن الدولة ضمنت كفالة حقوق المجني عليه من خلال عرض التعويض وتقديمها عن طريق المحاكم وإقامة الدعوى المدنية والمطالبة بالتعويض من خلالها وإصلاح الضرر الذي تسبب في إحداثه.⁽¹⁾

لذا فإن نظم التأمين بشكل عام كالتأمين ضد السرقة والتلف ونظام تأمين الأشخاص عن الأضرار الجسمانية والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل، كل هذه الأنظمة تعد من البدائل لفكرة قيام الدولة بتعويض المجني عليه، إذ أنه في الغالب تحدث صعوبات عملية في التطبيق كتحديد الجرائم التي يجب التعويض عنها والأشخاص الذين يجب تعويضهم، ولا شك في أن الدولة كونها ملتزمة بتوفير الأمان والأمان والرعاية للمجتمع، ومن ثم غالباً ما يتقل كاهلها التزامات على الصعيد الوطني أو على الصعيد الخارجي مما يحجب معها إنشاء مثل هذا النظام.⁽²⁾

وتتلخص وجهات نظرهم على النحو الآتي:⁽³⁾

1. التزام الدولة بتعويض المجني عليهم الذين تضرروا من السلوك الإجرامي يعد التزاماً مثالياً، وغالباً ما يتم التحايل والغش من قبل الأفراد للحصول على مبلغ التعويض مما يصعب على الدولة تحقيقها لهذا الأمر.

(1) د. سعد جميل العجومي، حقوق المجني عليه، (عمان: دار الحامد، 2012)، ص244.

(2) د. سعد جميل العجومي، المرجع السابق، ص244.

(3) د. محمود محمود مصطفى، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، (القاهرة: مطبعة القاهرة، 1970) ط1، ص127.

2. وجود صندوق لتعويض المجني عليهم من شأنه أن يضعف الإحساس لدى الجناة بالمسؤولية ويخفض من الردع العام والذي يعد هدف أساسي من العقوبة، مما يترتب على هذا الأمر تشجيعهم على ارتكاب جرائمهم ولا شك أن ذلك يعارض مبدأ السياسية الجنائية.
3. إنشاء صندوق لتعويض المجني عليهم يترتب عليه إضعاف الحرص اللازم اتباعه من قبل الأفراد المعرضين للجرائم والوقوع ضحية للجريمة، لقناعتهم بأن هناك صندوقاً يقوم بتغطية تلك الأضرار.
4. يترتب على قيام الدولة بتعويض المجني عليهم الاعتراف الضمني والفتش في مكافحة الجريمة وتقصيرها في أداء مهامها.
5. يترتب على الأخذ بهذا النظام ضياع أموال الدولة، بسبب سداد مبلغ التعويض للمجني عليهم لكونهم لا يستطيعون هم أو أحد من ورثتهم بمطالبة مبلغ التعويض من قبل الجاني المتسبب.
6. يطبق هذا النظام في الدولة الغنية فقط ولا يصلح أن يكون نموذجاً لجميع الدول.

ثانياً- وتتلخص آراء الاتجاه المؤيد لفكرة التزام الدولة بالتعويض على الاتجاه الرفض:⁽¹⁾

1. رداً على الحجة الأولى، فقد ذكروا أن هناك فارقاً بين الأضرار الناتجة عن الجرائم والأضرار الناتجة عن الحوادث والأمراض لاختلاف طبيعة كل منهما، فالأضرار الناتجة عن الحوادث العامة هي أضرار استثنائية ذات صفة أو صبغة عابرة، بينما الأضرار الناجمة عن الجرائم فهي أضرار يومية، وبالنسبة لدور النظم الاجتماعية فإن الأضرار الناجمة عن الجريمة لها طبيعة مغايرة عن طبيعة الأضرار التي يقوم بتغطيتها نظام التأمينات الاجتماعية كونها لا تستطيع تغطية الأضرار الناتجة عن الجريمة والتي يتضرر بها المجني عليه.
2. رداً على الحجة الثانية، ذكروا بأن إنشاء صندوق التعويض يضعف لدى الجناة الإحساس بالمسؤولية هو قول مبالغ فيه، وعللوا رأيهم بأن الجريمة تنتج عن بواعث فردية شخصية داخلية وعوامل اجتماعية خارجية وأن الصندوق ليس بديلاً للالتزام المتهم بدفع التعويض؛ إنما الفائدة من تشكيل الصندوق هو ضمان حقوق المجني عليه بالتعويض بالسرعة الممكنة، على أن يتقاضى الصندوق ما دفعه فيما بعد من المسؤول عن الضرر.

(1) د. عادل محمد الفقي، حق المجني عليه مقارناً بالشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، (القاهرة: دار لوفيس، 1981)، ص 293.

3. وأما الرد على من يقول بأن وجود هذا النظام يقلل من حرص الأفراد لا أساس له من الصحة؛ لأن رغبة الفرد في أن يظل سليماً معافاً قبل أن يجعل من نفسه عرضةً للسلوك العدواني أو الاجرامي ومن ثم الحصول على التعويض.
4. أن التشريعات التي تبنت فكرة تعويض الدولة للمجني عليهم كانت ملتزمة ومقيدة بنصوص تشريعية وأن الدولة تحل محل المجني عليه في مطالبها المبالغ التي دفعتها من قبل مرتكب الفعل الاجرامي، وهذا ما يطلق عليه في التشريعات حق الطول.
5. أما الرد على القول بأن هذا النظام يقتصر على الدول الغنية، غير مقبول لأن مسؤولية الدولة سواء أكانت غنية أم فقيرة هي مسؤولية احتياطية وليست أصلية وأن فائدة الصندوق لا تقتصر على مجرد تعويض المجني عليه الذي تضرر؛ وإنما تنظيم العلاقة بين الجاني والمجني عليه، على أن يدفع الجاني ما عليه للصندوق.⁽¹⁾

في حين تتلخص حجج الاتجاه المؤيد لفكرة التزام الدولة بالتعويض على النحو الآتي:⁽²⁾

1. من واجب الدولة الملقى على عاتقها التزامها بدفع مبلغ التعويض عن الأضرار التي تصيب الأفراد ولا سيما في حالة عدم معرفة الفاعل.
2. أنه إذا كان من واجب الدولة مساعدة العمال العاطلين وضحايا الكوارث وغيرهم، لذا من واجبها أيضاً تقديم شتى أنواع المساعدات للأفراد الذين تضرروا من جراء وقوع الجريمة.

ومن وجهة نظرنا أن يتم دفع مبلغ التعويض والذي يتحصل من الغرامات بالإضافة إلى المبالغ التي تتحصل من الجهات الإصلاحية في المؤسسات العقابية من خلال تشغيل الجناة، على أن يكون ذلك تحت إشراف إدارة متخصصة وبصدر نص تشريعي ينظم ذلك

أما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لحق المجني عليه في الحصول على تعويض من الدولة فقد اختلف البعض في الطبيعة القانونية لالتزام الدولة بتعويض المجني عليه الذي تضرر من الجريمة، هل هي ذات طبيعة أصلية أم احتياطية والفرق بين الطبيعة

(1) د. محمود محمود مصطفى، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، ص 127.

(2) د. سعد جميل العجرمي، حقوق المجني عليه، مرجع سابق، ص 249، د. محمود محمود مصطفى، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، ص 127، د. عادل محمد الفقي، حق المجني عليه مقارناً بالشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 293.

الاحتياطية لالتزام الدولة بدفع التعويض وبين الطبيعة الأصلية أن مسؤولية الدولة في الطبيعة الاحتياطية تعتبر كأنها ضمان في حال تعذر الجاني عن دفع مبلغ التعويض كونه هو المسؤول الأساسي عن دفع مبلغ التعويض، أما فيما يتعلق بمسؤولية الدولة الأصلية للتعويض أن الدولة تلتزم بدفع مبلغ التعويض حتى وإن لم يصدر حكم بات في الدعوى.⁽¹⁾

النتائج المترتبة على الطبيعة الاحتياطية للتعويض:

1. لا يجوز الجمع بين أكثر من تعويض؛ إذ إنه لا يجوز للمجني عليه أن يستفيد من أكثر من تعويض للجريمة الواحدة، فإذا ما تم تعويض المجني عليه جزئياً؛ فبإمكان الدولة أن تدفع الجزء الباقي من التعويض وهذا ما يسمى بالتعويض المكمل، وكذلك الحال إذا ما قامت الدولة بدفع مبلغ التعويض بصورة كاملة للمجني عليه، وفي نفس الوقت حصل المجني عليه على تعويض آخر من جهة أخرى، ففي هذه الحالة يحق للدولة أن تسترد مبلغ التعويض الذي دفعته.⁽²⁾

2. جواز حلول الدولة محل المجني عليه قبل الجاني: ويتحقق ذلك إذا ما قامت الدولة بدفع مبلغ التعويض للمجني عليه كان لها أن تحل محل المجني عليه بدعوى مدنية قبل الجاني وهذا الأمر مما لا شك فيه يمنع ازدواج التعويض،⁽³⁾ حيث يهدف مبدأ الحلول إلى تحقيق السياسة الجنائية والغرض منه هو حصول المجني عليه على التعويض بسبب وقوع الجريمة عليه وتضرره منها، أي أن الدولة تهدف إلى حلولها محل الجاني في تحمل مسؤولية دفع التعويض ولها بعد ذلك أن ترجع على الجاني بما دفعته من تعويض.⁽⁴⁾

3. جواز رجوع الدولة على المستفيد من التعويض في حالات خاصة، فإذا ما استفاد المجني عليه من التعويض من قبل جهات أخرى كشركات تأمين على السيارات أو شركات تأمين أخرى، ترتب للدولة الحق في الرجوع عليه ومطالبته بمبلغ التعويض،⁽⁵⁾ وتكون المطالبة للحصول على مبلغ التعويض أما بصورة كلية أو

(1) أيمن خالد فاضل الحلاطية، حق المضرور من الجريمة في التعويض، رسالة دكتوراه، دراسة مقارنة، (عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2015)، ص78.

(2) د. محمد أبو العلا عقيدة، تعويض الدولة للمضرور من الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات المعاصرة والنظام الجنائي الإسلامي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004) ط2، ص39.

(3) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص216.

(4) أيمن خالد فاضل الحلاطية، حق المضرور من الجريمة في التعويض، مرجع سابق، ص80.

(5) د. سيد محمد عبد الوهاب، النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضرور من الجريمة، مرجع سابق، ص262.

بصورة جزئية وكما يحق لها أيضاً الرجوع على المجني عليه ومطالبته بإرجاع مبلغ التعويض إذا ما تبين غشه أو عدم مراعاته للشروط الموضوعية أو الإجرائية لسرف التعويض.⁽¹⁾

وقد تباينت الآراء واختلفت حججهم ولم تعد الأنظمة أو الوسائل المتبعة في كفالة حق المجني عليه في التعويض كافية، فبعض الجرائم ترتكب ولا يعلم فاعلها مما يصعب الوصول إليه أو أن الجاني يكون في حالة عجز أو إعسار في دفع مبلغ التعويض للمجني عليه، مما يترتب على ذلك في أن تتكفل الدولة بوضع نظام يقوم على تأسيس صندوق عام يكفل دفع التعويض

ومن وجهة نظرنا نتفق مع الرأي الذي يذهب إلى أن الدولة تتحمل دفع مبلغ التعويض للمجني عليه الذي تضرر بسبب ارتكاب الجريمة، في حالة إذا كان الجاني مجهولاً وتعذر البحث عنه واقتل ملف الدعوى الجزائية لعدم معرفة الفاعل، وكذلك إذا ما ثبت إعسار الجاني بصورة جزئية أم كلية

إذ إن تقييم فكرة تعويض الدولة للمجني عليه الذي تضرر من الجريمة التي وقعت عليه، تباينت من حيث المنظور الفقهي، والمنظور القضائي والمنظور التشريعي وسأوضح ذلك على النحو الآتي:⁽²⁾

1. من الناحية الفقهية: ظهرت دعوات للفقهاء في شتى الدول تسعى لحماية مصلحة المجني عليه المتضرر من الجريمة، إلا أن هذه الدعوات لم تصل إلى حد الدعوات التي حدثت لمصلحة الجاني، لكونها تتسم بسمتين وهما: 1 - كونها تعتبر حديثة العهد ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة ظهور علم المجني عليه، 2 - إن الفقه الجنائي مازال متردداً بالأخذ بفكرة أو بمبدأ التزام الدولة بتعويض المجني عليه.

2. من المنظور القضائي: حيث استقر دور القضاء في مختلف الدول على تطبيق مبدأ الشرعية الجنائية، أي لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ومن هنا يتضح بأنه لا يوجد موقف قضائي واضح استقر على تعويض المجني عليه من قبل الدولة.

3. من المنظور التشريعي: حيث إن غالبية القوانين المقارنة ومنها القانون المصري والقانون الأردني والقانون الإماراتي لم يأخذوا بفكرة التزام الدولة بتعويض

(1) د. محمد أبو العلا عقيدة، المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية، دراسة مقارنة، (مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد (1) 1992)، ص170.

(2) د. دنون يونس صالح المحمدي، تعويض الأضرار الواقعة على حياة الإنسان وسلامة جسده، (منشورات زين الحقوقية، ط1، 2013)، ص522 - 528.

المجني عليه في حين بعض التشريعات المقارنة التي تبنت الفكرة ومنها التشريع الفرنسي والتشريع الإيطالي والتشريع البلجيكي وطبقها بصورة جزئية لا كلية، وهناك من التشريعات تحدد نوعاً معيناً من أنواع الجرائم التي تعوض من خلالها المجني عليه، في حين تحدد بعضها عدداً محدوداً من الأشخاص المستفيدين من التعويض؛ لذا فقد ظهر رأي اتجه إلى ضرورة تبني المشرع الجزائي فكرة التزام الدولة وتقرير مسؤوليتها بتعويض المجني عليه لتتساوى كفتي الميزان ولتتحقق من خلالها العدالة والمساواة ولا سيما في الأضرار الواقعة على حياة الإنسان أو سلامة جسده، وما قد يواجه الإنسان من مشكلات في تعويضه عن تلك الأضرار.

المبحث الثاني: شروط نشأة حق المجني عليه في التعويض من قبل الدولة

لحصول المجني عليه على التعويض من قبل الدولة يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط الموضوعية والإجرائية، والشروط الموضوعية هي التي تتعلق بصلب موضوع التعويض نفسه ألا وهي الجريمة المعوض عنها والضرر المعوض عنه ومدى التعويض، أما فيما يتعلق بالشروط الإجرائية فهي تلك الشروط التي تسبق الفصل في طلب التعويض وقد تكون أيضاً عند الفصل في طلب التعويض

إذ إن وقوع الجريمة عادةً ما يؤدي إلى إحداث اضطراب في النظام العام ويترتب عليه وقوع ضرر لأحد أفراد المجتمع، ويكون للمضروب الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به سواء كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً أو كليهما معاً

وتأسيساً على ما تقدم سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الشروط الموضوعية.

المطلب الثاني: الشروط الإجرائية.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية

لا يكفي لثبوت أحقية المجني عليه في الحصول على تعويض من الدولة مجرد ثبوت الضرر فقط، فلا بد من توافر شروط أخرى لإثبات أحقيته في الحصول على التعويض، وهذه الشروط بوجه عام تتعلق بالجريمة والضرر الموجب للتعويض ومقدار الضرر الذي تعرض له نتيجة ارتكاب الجريمة؛ لذا لتحقق التزام الدولة بالتعويض يشترط وقوع الجريمة وحدث ضرر ووجود علاقة سببية تربط ما بين الجريمة التي ارتكبت وبين الضرر الذي أصاب المجني عليه، وهذا ما سنوضحه كما يأتي:

أولاً- وقوع الجريمة:

اختلفت الاتجاهات الفقهية في تعريف الجريمة كلٌ بحسب وجهة نظره، فقد ذهب الاتجاه الشكلي في تعريف الجريمة إلى أنها " ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل يجرمه القانون ويقرر له عقوبة جنائية" ولا شك أن هذا الاتجاه قد تعرض لأوجه نقد عديدة حيث قيل بأنه غير وافٍ وكاف وأن الجريمة ليست مجرد فكرة وإنما هي مستمدة من حقائق،⁽¹⁾ في حين ذهب الاتجاه الموضوعي إلى أن الجريمة هي "الواقعة الضارة بكيان المجتمع وأمنه"⁽²⁾ ولم يسلم هذا الاتجاه أيضاً من النقد لأنه يصلح فقط لإظهار الباعث على الجريمة ولا يصلح لبيان التكوين القانوني للجريمة"، في حين ذهب الاتجاه الثالث إلى التعريف التكاملي للجريمة بقوله " هي واقعة إيجابية أو سلبية مصدرها خطأ الإنسان يعدها المشرع خطرة أو ضارة بالمصالح العامة أو العلاقات الاجتماعية، ويرتب عليها النظام القانوني عقوبة جنائية"⁽³⁾.

وترى الباحثة أن الاتجاه الثالث هو الأنسب كونه أتى جامعاً مانعاً لأي فعل أو امتناع عن فعل يرتب عليه المشرع الجنائي بمقتضاه جزاءً جنائياً يوقع على كل من يرتكب هذا السلوك العدواني

ويستنتج من ذلك أن الضرر إذا كان ناتجاً عن فعل لا يعد جريمة فإن المجني عليه لا يحق له التعويض، فعلى سبيل المثال الأضرار التي تصيب المتضرر من جراء حق الدفاع الشرعي وكذلك الأمر بالنسبة للأضرار التي تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية، فلا يحق للمجني عليه أو ورثته المطالبة بالتعويض.⁽⁴⁾

أما إذا ما وقعت جريمة ما سواء كانت بصورة عمدية أو غير عمدية وكان مرتكب الفعل الإجرامي مجهولاً ولم يستطع المجني عليه الحصول على التعويض تلتزم الدولة بتعويضه، وذلك لوقوع الخطأ من جانب الدولة في مرحلتين وهما:⁽⁵⁾

- المرحلة الأولى: تكمن بإخلال الدولة بواجباتها في توفير الأمن والحفاظ على أفراد المجتمع والوقاية من وقوع الجريمة، وهذه المرحلة تتحقق قبل وقوع الجريمة.

(1) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضرور عن الجريمة، مرجع سابق، ص264.

(2) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، المرجع السابق، ص264.

(3) د. سيد عبد الوهاب محمد مصطفى، المرجع السابق، ص264.

(4) نزار حمدي قشطة، التزام الدولة بتعويض المتضرر من جرائم الأفراد، (مجلة القضاء الإداري، المجلد 2، العدد 3، 2013)، ص95.

(5) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص620.

- المرحلة الثانية: تكمن بإخلال الدولة بالتزاماتها بمعرفة الجاني والقبض عليه وتقديمه أمام المحكمة المختصة لإصدار حكمها المناسب عليه لتمكين المجني عليه في الحصول على التعويض العادل، وهذه المرحلة تأتي بعد وقوع الجريمة.

ثانياً- وقوع الضرر:

يشترط بجانب وقوع الجريمة حدوث ضرراً للمجني عليه وذلك لإلزام الدولة بتعويضه، ووفقاً للقواعد العامة لا تعويض بغير ضرر ولما كانت الدعوى عن مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه المتضرر تعتبر دعوى مدنية في شق منها، فإنه لا بد أن يتوافر شرط حدوث الضرر للحصول على التعويض اللازم.⁽¹⁾

وعرف الضرر بأنه: " الأذى الذي يصيب الشخص جراء المساس بحق من حقوقه أو بمصلحة مشروعة له سواء أكان ذلك الحق أم تلك المصلحة متعلقة بسلامة جسمه أو عاطفته أو حريته أو شرفه واعتباره وغير ذلك".⁽²⁾

وينقسم الضرر إلى نوعين:

1. ضرر مادي: ويقصد به، الإخلال بحق أو مصلحة للمضرور ذات قيمة مادية، والضرر المادي قد يكون ضرر جسماني وهو: كل ما يصيب أو يلحق بسلامة الشخص وجسده، وقد يكون ضرر مالي: يتمثل في التعدي على مال الغير إما بإتلاف جزء منه أو كله.⁽³⁾

2. ضرر معنوي (أدبي) ويقصد به: " ما يلحق بالإنسان في شعوره أو عرضه أو سمعته أو اعتباره من قذف أو تشهير، وهو كل ما يصيب الإنسان في ذمته الأدبية" ومنهم من عرف الضرر تعريفاً شاملاً يشمل الضرر المادي والضرر المعنوي فهو: " الضرر الذي يصيب الإنسان في جسمه إصابة تسبب له آلاماً جسمانية أو يصيبه في عاطفته أو في شرفه أو في كرامته دون أن يلحق به خسارة مالية".⁽⁴⁾

وقد نص المشرع المصري في المادة (222) من القانون المدني على أنه: ".... ويشمل

(1) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص 220.

(2) د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانوني المدني، (القاهرة: مطبعة السلام، 1988، ط5)، ص 133.

(3) د. طه عبد المولى طه، التعويض عن الأضرار الجسدية، (مصر: دار الكتب القانونية، 2002)، ص 75.

(4) رحيمة بنت حمد الخروصية، مدى جواز التعويض عن الضرر الأدبي، دراسة مقارنة، ماجستير في القانون - كلية الحقوق، (جامعة السلطان قابوس، المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص 11.

التعويض الضرر الأدبي أيضاً ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء⁽¹⁾، وفي المقابل جاء في المادة (293) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي من الفقرة الأولى على أنه: " يتناول حق الضمان الأدبي الضرر الأدبي التعدي على الغير في حريته أو عرضه أو شرفه أو في سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي"⁽²⁾، وكما أقر المشرع الأردني مبدأ تعويض الضرر الأدبي صراحةً بمقتضى المادة (1/ 267) والتي نصت على أنه: " يتناول حق الضمان الضرر الأدبي كذلك، فكل تعدي على الغير في حريته أو عرضه أو في شرفه أو سمعته أو في مركزه الاجتماعي أو في اعتباره المالي يجعل المتعدي مسؤولاً عن الضمان"⁽³⁾.

ويشترط في الضرر الذي تلتزم الدولة بمقتضاه بالتعويض عنه:⁽⁴⁾

1. أن يكون الضرر جسمانياً، حيث يشترط أن يتوافر في الضرر الجسماني عدة شروط وأهمها:

- أن يكون الضرر شخصياً، أي المتضرر (المجني عليه) هو من يطالب بالتعويض.
- أن يكون الضرر مباشراً، فلا تعويض عن الضرر غير المباشر.
- أن يكون الضرر محققاً، أي أن يكون الضرر قد وقع فعلاً أو سيقع حتماً.

2. ألا يكون المضرور سبباً في حدوث الضرر، فإذا ما كان المتسبب في الضرر هو المضرور فلا يمكن له المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به، فإذا ما قام بعمل ما أو امتنع عن عمل ونتج عن ذلك حدوث إصابة له فليس له الحق في التعويض، وفي المقابل إذا ما ساهم المضرور في وقوع الضرر يمكن حينها تخفيض التعويض بمقدار مساهمته في حدوث الضرر؛ وبذلك فإن إعفاء المطالب بالتعويض لا يكون إلا في حدود نسبة الخطأ الذي أسهم به المضرور وللحكمة سلطة تقديرية في تحديد ذلك.

وتلتزم الدولة بتعويض الشهود والمبلغين والخبراء وذويهم في حال الاعتداء عليهم، ووفقاً لذلك نصت المادة الثانية من مشروع القانون المصري بحماية المجني عليهم والشهود

(1) قانون المعاملات المدنية المصري رقم (131) لسنة 1948.

(2) قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (5) لسنة 1985 وتعديلاته.

(3) قانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.

(4) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص 622 - 623.

والمبلغين على أنه⁽¹⁾: "تلتزم الدولة بتعويض الشاهد أو المبلغ أو الخبير المشمول بالحماية متى التزم بهذه الحماية في حالة تعرضهم للاعتداء، كما تلتزم الدولة بتعويض ورثته في حالة الوفاة وذلك إذا كان الاعتداء أو الوفاة بسبب إدلائه بالشهادة أو الإبلاغ عن الجريمة أو أدلتها عن أي من الجناة أو إيداع تقريره عنها"، وفي ذلك يوضح لنا أن المشرع المصري لم يقتصر التزام الدولة بتعويض المبلغ أو الخبير أو الشاهد فقط؛ إنما شمل الورثة الشرعيين في حالة وفاة أي منهم نتيجة الادلاء بالشهادة أو الإبلاغ عن الجريمة،⁽²⁾ ووفقاً لنص المادة (2/174) من القانون المدني المصري والتي تنص على: "ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعاً للظروف وبناءً على طلب المضرور أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض"

وبالرجوع إلى نص المادة (42) من قانون العقوبات الأردني فإن الالتزامات التي يمكن للمحكمة أن تحكم بها هي الرد والعطل والضرر والمصادرة والنقبات، ويتضح من نص هذه المادة تتمثل المطالبة بالتعويض سواء كان هذا التعويض برد المال أو إعادة الحال إلى ما كانت عليه أو أن يكون التعويض على صورة مقابل من المال،⁽³⁾ كما نصت المادة (221) من القانون المدني المصري على أنه: "إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص القانون فالقاضي هو الذي يقدره، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب، ويشترط أن يكون لهذا نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوخى ببذل جهد معقول"، في حين نصت المادة (68) من القانون المدني الأردني على أنه: "إذا لم يتيسر للمحكمة أن تعين مدى الضمان تعييناً نهائياً يمكنها أن تحتفظ للمتضرر بالحق أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير"، كما نصت المادة (270) من القانون المدني المصري على نفس الأمر

ويحدد التعويض في التشريع الإماراتي وفقاً لنص المادة (292) من قانون المعاملات المدنية بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاته من كسب، كما نص المشرع الإماراتي في المادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه: "لمن لحقه ضرر شخصي مباشر من الجريمة أن يدعي بالحقوق المدنية قبل المتهم أثناء جمع الاستدلالات أو مباشرة التحقيق

(1) مشروع القانون المصري المقترح بحماية المجني عليهم والشهود والمبلغين الصادر في 30 يونيو 2015.

(2) د. رامي متولي القاضي، الحماية الجنائية للأشخاص المتعاونين مع أجهزة العدالة الجنائية في إطار الجريمة المنظمة في الميثاق الدولية والقانون المصري، (جامعة الكويت: مجلة الحقوق، المجلد (40) العدد (3)، 2016) ص270.

(3) قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960.

أو أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية في أية حالة كانت عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية....⁽¹⁾، وكما نص المشرع في نفس القانون في المادة (147) على أنه: "يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها بتعويض الضرر الناشئ من الجريمة أمام المحكمة الجزائية لنظرها مع الدعوى الجزائية وذلك بعد سداد الرسوم المقررة قانوناً"

في المقابل تضمنت العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مقتضيات تهدف تكريس الحق في الانصاف كما هو الشأن بالنسبة للمادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (3/2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأيضاً بالنسبة للمادتين (6/14) و (5/9) من نفس العهد،⁽²⁾ وكما أولت الترتيبات الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان أهمية بالغة والمتعلقة بالحق الفردي في جبر الضرر وذلك من خلال الإقرار باستحقاق الفرد الحق بالتعويض المناسب والعادل عن جرائم محددة، وأيضاً من خلال استحقاقه في التعويض بصورة عامة عن انتهاك الحقوق الفردية الواردة في أحكامها والتي أوردته كل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.⁽³⁾

وجاء التعويض لجبر الضرر والتي نصت عليها العديد من الاتفاقيات الدولية والتي سأبينها على الوجه الآتي:

- فقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: "لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض".
- ونص الميثاق العربي على الحق في انصاف فقرر أن تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق حتى إن صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية،⁽⁴⁾ وكما منح الميثاق العربي لكل من كان ضحية لإساءة استعمال السلطة الحق في التعويض على النحو التالي:⁽⁵⁾

(1) قانون الإجراءات الجزائية الاماراتي رقم (35) لسنة 1992 وتعديلاته.

(2) كنزة حمدوي، برامج جبر الضرر كإحدى آليات العدالة الانتقالية، (مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد (11)، العدد (2)، 2019)، ص339.

(3) كنزة حمدوي، برامج جبر الضرر كإحدى آليات العدالة الانتقالية، مرجع السابق، ص339.

(4) المادة (23) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(5) المادة (8) والمادة (14 / ز) والمادة (19 / ب) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

1. تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض.
2. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال تعسفي أو غير قانوني الحق في الحصول على التعويض.
3. لكل متهم تثبت براءته بموجب حكم بات الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت به.

- وفي المقابل نصت المادة (25/2) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة على أن "تضع كل دولة طرف قواعد إجرائية ملائمة توفر لضحايا الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية سبل الحصول على التعويض وجبر الأضرار".

- وكما تضمنت المادة (6/6) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص على أن "تكفل كل دولة طرف احتواء نظامها القانوني الداخلي على تدابير تتيح لضحايا الاتجار بالأشخاص إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التي تكون قد لحقت بهم".

- وفي المقابل نصت المادة (35) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أن "تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير وفقاً لمبادئ قانونها الداخلي لضمان حق الكيانات أو الأشخاص الذين أصابهم ضرر نتيجة لفعل فساد في رفع دعوى قضائية ضد المسؤولين عن إحداث ذلك الضرر، بغية الحصول على تعويض".

حيث يشمل جبر أضرار المجني عليه حسب نص المادة (75) من الفقرة الثانية من نظام روما الأساسي على النحو التالي:

أولاً- رد الحقوق ويقصد به: أن يعيد الجاني إلى المجني عليه الحقوق التي انتهكها من جراء فعله الإجرامي على أن يتضمن رد الحق للمجني عليه على الممتلكات أو الأموال التي تم الاستيلاء عليها سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽¹⁾.

ويتبين لنا بالنسبة لنظام روما الأساسي؛ فإنّ رد الحقوق يمثل إحدى أهم صور جبر أضرار المجني عليه من خلال نصها في الفقرة الثانية من المادة (75): إنّ الحق الأساسي هو جبر الأضرار الذي ينبغي أن يتخذ أشكالاً مختلفة تتعدد بحسب المعايير المعتمدة للتقسيم كأن تكون بالنظر إلى المستفيد من التعويض؛ إذ يتم على أساس التفرقة ما بين التعويض الفردي والتعويض الجماعي أو تعويض مادي أو معنوي

(1) لبنى هلاله، حق ضحايا الجرائم الدولية في جبر الأضرار، (الأغواط: جامعة عمار ثليجي، العدد 56، 2017)، ص 277.

وكما تضمن إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، قرار أتمد من قبل الجمعية العامة 40 / 34 المؤرخ في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985م، وذلك في البندين (12،13) على أنه: لعدم إمكانية الحصول على تعويض كامل من الجاني أو من المصادر الأخرى، ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تقديم تعويض مالي إلى:

- المجني عليهم الذين تضرروا جراء وقوع إصابات جسيمة بالغة أو أصيبوا باعتلال الصحة البدنية أو العقلية نتيجة لجرائم خطيرة.
- أسر الأشخاص المتوفين أو الذين أصبحوا عاجزين بدنياً أو عقلياً نتيجة للإيذاء خاصة ممن كانوا يعتمدون في إعانتهم على هؤلاء الأشخاص.
- إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية المخصصة لتعويض الضحايا (المجني عليهم).

ثالثاً- توافر علاقة سببية بين الجريمة والضرر:

ومن المسلم به أنه لا يحكم بالتعويض للمجني عليه المتضرر من الجريمة إلا إذا كانت هناك علاقة سببية، أي لا بد أن تكون الجريمة هي السبب المباشر في حدوث الضرر، ولا يشترط في ذلك أن تكون الجريمة قد وقعت مباشرة على من أصابه ضرر، فقد تقع الجريمة على شخص آخر ويتعدى ضررها شخص آخر، ويمكن له بموجب هذا الضرر أن يطالب بالتعويض.⁽¹⁾

فالعلاقة السببية هي الرابطة التي تربط ما بين الفعل غير المشروع والنتيجة التي بمقتضاها إثبات أن وقوع الفعل هو الذي أدى إلى حصول النتيجة، ويعتبر العلاقة السببية ركناً لقيام الحق في التعويض وهي لا تقل أهمية عن الركنين الآخرين؛ إذ إنه لا يكفي لقيام مسؤولية الدولة عن التعويض ووقوع الجريمة وحدث الضرر، بل يشترط أن تكون الجريمة هي السبب لذلك الضرر.⁽²⁾

(1) نزار حمدي قشطة، التزام الدولة بتعويض المتضرر من جرائم الأفراد، مرجع سابق، ص 91.

(2) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص 625.

المطلب الثاني: الشروط الإجرائية

لم تتفق التشريعات الجنائية المقارنة على منهج واحد في تحديد الشروط الإجرائية لتعويض المجني عليه، وبصورة عامة يخضع طالب الحصول على تعويض من الدولة إلى جملة من الشروط، منها ما يتعلق بالمرحلة السابقة على الفصل في طلب التعويض ومنها ما يتعلق بمرحلة الفصل في طلب التعويض، وسأبينها على النحو الآتي:

أولاً- تتمثل الشروط الإجرائية السابقة على الفصل في طلب التعويض في الآتي:

1. إبلاغ الجهات الأمنية:

تتطلب أغلب التشريعات المقارنة للبت في طلب التعويض المقدم من طالب التعويض أن يكون مسبقاً بإبلاغ المجني عليه المتضرر للجهات المختصة وتقديم البيانات الأساسية المتعلقة بالجريمة لغرض مساعدة أجهزة الأمن في الكشف عن مرتكب الجريمة وتقديمه للمحاكمة،⁽¹⁾ والأصل أن القانون لم يتطلب شكلاً معيناً للإبلاغ، فقد يكون الإبلاغ من الذي وقعت عليه الجريمة مباشرة أو أن يتم من قبل أي شخص آخر وإن لم يكن متضرراً من الجريمة.⁽²⁾

2. أن يتم الإبلاغ خلال المدة المحددة قانوناً:

نصت معظم التشريعات المقارنة كالقانون الفرنسي على مدة معينة يشترط من خلالها تقديم البلاغ إلى الجهات والسلطات الأمنية المختصة فقد حددت المدة كحد أقصى ثلاث سنوات، على أن يتم احتساب المدة من تاريخ ارتكاب الجريمة،⁽³⁾ وتختلف المدة في القوانين من دولة إلى دولة أخرى، حيث حددت بعض القوانين في حالة عدم إبلاغ الجهات الأمنية بالجريمة التي ارتكبت أو في حالة عدم التعاون معها في الإبلاغ جزاء قانوني.⁽⁴⁾

وقد اشترط القانون الفرنسي عند تقديم طلب التعويض أن يتضمن بيانات معينة مثل المعلومات الشخصية لطالب التعويض والأضرار التي أصابته، على أن يتم تحديد تلك البيانات على نحو دقيق، وكما يشترط أن يتضمن جهة التأمين إذا كان متمتعاً بنظام تأميني خاص أو نظاماً للمساعدة القضائية، مبلغ التعويض الذي يطلبه، وكما يتعين عليه أيضاً

(1) د. محمد أبو العلا عقيدة، تعويض الدولة للمضروب من الجريمة، مرجع سابق، ص 89 - 90.

(2) د. سيد عبد الوهاب مصطفى، النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضروب من الجريمة، مرجع سابق، ص 342.

(3) قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي رقم 589 لسنة 1990 الصادر بتاريخ 06 / 07 / 1990.

(4) د. محمد أبو العلا عقيدة، تعويض الدولة للمضروب من الجريمة، مرجع سابق، ص 91.

إرفاق المستندات التي تثبت حدوث الجريمة وحوادث الأضرار المطلوب التعويض عنها، وإن كانت هذه المستندات تتضمن الخسارة الجسيمة التي لحقت به من جراء واقعة السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة⁽¹⁾.

3. تقديم طلب التعويض إلى الجهة المختصة:

بعدما يقوم طالب التعويض (المجني عليه المتضرر) من الانتهاء من الإبلاغ وما يترتب عليه من الإجراءات المتعلقة بجمع الاستدلالات والتحقيق في الواقعة بمعرفة الجهات أو السلطات المختصة، يتعين على المجني عليه المتضرر من الجريمة أن يقدم طلباً للحصول على تعويض عما لحقه من أضرار وفق الإجراءات التي يحددها القانون، على أن يكون هذا الطلب مكتوباً وأن يتم تقديمه خلال مدة معينة وتتفاوت هذه المدة من تشريع إلى تشريع آخر كما بينا، ويرتب القانون جزاء في حالة عدم الانضباط أو مراعاة المدة المحددة في تقديم طلب التعويض إلى الجهات المختصة أو عدم مراعاة الإجراءات التي اشترطها القانون يتمثل برفض طلب التعويض⁽²⁾.

في حين نرى أن اتفاقية روما نصت في الفقرة الثانية من المادة (75) اختصاص المحكمة بأن تصدر أمراً مباشراً ضد شخص مدان تحدد فيه دفع مبلغ محدد كتعويضات للضحية، وكما اجازت لها أيضاً أن تأمر بدفع تلك التعويضات عن طريق الصندوق الاستئماني الذي ينشأ وفقاً للمادة (75) من نظام روما حيثما كان ذلك مناسباً، ويفسر ذلك أن المحكمة لا تلجأ إلى دفع التعويضات عن طريق الصندوق الاستئماني إلا إذا عجزت عن دفعها من أموال الشخص المدان، أما إذا دفع التعويض من الصندوق الاستئماني أو الشخص المدان فلا يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً بدفع التعويضات

يتبين مما سبق اشتراط أن يكون طلب جبر الأضرار المقدم من قبل المجني عليهم مكتوباً إذ أنه لا تقبل الطلبات الشفهية أمام المحكمة، ويشترط أن يشمل هذا الطلب البيانات المذكورة حتى تتمكن المحكمة البت فيه، فإذا ما تعلق الأمر بإصابة المجني عليه في جسده فإن عليه تقديم تقرير طبي معتمد ووصف للخسارة وما أحدثت له الجريمة من فوات الربح، ووصف للضرر إذا ما تعرضت له بعض الممتلكات من أعمال الهدم أو تخريب جراء النزاعات المسلحة⁽³⁾.

(1) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص 226 - 227.

(2) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص 227.

(3) أشرف عمران محمد، جبر اضرار الضحايا امام المحكمة الجنائية الدولية، (مجلة العلوم القانونية، جامعة الزيتونة، العدد (4)، 2016)، ص 109.

وتطلب المحكمة إلى المسجل أن يخطر بالطلب الشخص أو الأشخاص المذكورين فيه، وأن يخطر قدر المستطاع كل من يهمهم الأمر على أن يودع في قلم المحكمة بيانات الحالة من الشخص المدان والمجني عليه ومن سواهم من الأشخاص المعنيين والدولة المعنية وممن ينوب عنهم.⁽¹⁾

والغاية الأساسية من هذا الإخطار في إعلان الأشخاص المعنيين بالطلب لتقديم طلباتهم ودفعهم أمام المحكمة وهم الشخص المدان أو المجني عليه من ارتكاب الجريمة من أصحاب الممتلكات المتضررة أو الدولة المعنية

وللمحكمة الجنائية الدولية أن تباشر إجراءاتها لجبر أضرار الضحايا بمبادرة منها طبقاً للفقرة الأولى من المادة (75) من نظام روما الأساسي حيث لها أن تطلب من المسجل أن يخطر الشخص أو الأشخاص الذين تنتظر المحكمة في إصدار حكم بحقهم، وكما يخطر المجني عليهم وكل من يهمهم الأمر من أشخاص أو دول ويودع من يتم تبليغهم أي بيان يقدم لدى قلم المحكمة⁽²⁾ وبموجب منح نظام روما الأساسي فإن إعطاء صلاحية للمحكمة الجنائية الدولية سلطة في إصدار الحكم بالتعويض من تلقاء نفسها يمثل في نظر البعض تطوراً هائلاً ليس فقط من المنظور المادي وإنما يشمل رد الأموال وإعادة تأهيل.⁽³⁾

وللمحكمة أن تحدد في حكمها الصادر عند تقديم الطلب من قبل المجني عليه لجبر الضرر أو بمبادرة منها نطاق أي ضرر أو خسارة أو أذى قد لحق به، وكما لها أن تصدر أمراً مباشراً ضد شخص مدان تقوم بتحديد أشكالاً ملائمة من أشكال أضرار المجني عليه بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار، وللمحكمة أن تأمر بذلك عن طريق الصندوق الاستئماني⁽⁴⁾، وكما لها أن تقدر جبر الأضرار على أساس فردي أو جماعي أو كليهما على أن تأخذ بالاعتبار مدى أية أضرار أو خسارة أو إصابة لحقت بالمجني عليه، وكما لها أن تقوم بتعيين خبراء مؤهلين للمساعدة على تحديد نطاق أية أضرار أو خسائر أو إصابات ويكون ذلك إما بمبادرة منها أو بناء على طلب المجني عليهم أو ممثليهم القانونيين أو بناء على طلب المتهم، وعند الانتهاء من إعداد التقرير الصادر من الخبراء تدعو كل من المجني عليهم أو ممثليهم أو المتهم بتقديم ملاحظاتهم أو آرائهم فيما يتعلق بالتقرير المقدم.⁽⁵⁾

(1) القاعدة (2/94) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

(2) القاعدة (1 / 95) من القواعد الإجرائية الإثبات بالمحكمة الجنائية الدولية.

(3) د. براء منذر عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، (الأردن: دار الحامد، 2008) ط1، ص332.

(4) المادة (75 / 1 - 2) من نظام روما الأساسي.

(5) القاعدة (97) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً- من حيث سلطة اللجنة في نظر طلبات التعويض:

بعد توافر الشروط السابقة لطالب التعويض عن الضرر الذي أصابه من الجريمة وعندما تنتهي اللجنة بنظر موضوع الطلب فإنها تقوم بإصدار أحد القرارين الآتيين:

أولهما: رفض الطلب

حيث يكون محتوى ومضمون الرفض موضوعياً؛ ويرجع ذلك لعدم استحقاق طالب التعويض ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:⁽¹⁾

1. عدم توافر الشروط التي قررها القانون لحصول المجني عليه على التعويض من الدولة.

2. أو أنه سبق وحصل على التعويض سواء كان ذلك بصورة جزئية أو كلية.

ثانيهما: قبول الطلب

ففي هذه الصورة تقضي المحكمة للمجني عليه (طالب التعويض) بالتعويض الكلي أو الجزئي عن الضرر الذي لحق به، وتقضي في هذه الحالة ثبوت المجني عليه استحقاقه للتعويض وتقضي المحكمة له بذلك عن التعويض الكامل عما أصابه من أضرار أو قد تقضي له عن التعويض الجزئي إذا ما تبين عدم استحقاقه للتعويض الكامل إما لحصوله على تعويض من جهة أخرى أو أن المجني عليه في هذه الصورة قد تشارك بخطئه في الأضرار التي أصابته

- الآثار المترتبة على منح التعويض وفقاً للقانون الفرنسي عملاً بالقانون رقم 589 لسنة 1990 في المادة (706 / 11) من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي:⁽²⁾

1. إلزام الدولة بالمبلغ المقضي به؛ إذ إن الدولة في بادئ الأمر لا تلزم بدفع مبلغ التعويض للمجني عليه المتضرر إلا إذا صدر قرار من اللجنة؛ إذ إن سبب التعويض هو الضرر وموضوعه التعويض عنه.

2. إيجاد علاقة مباشرة بين المجني عليه والدولة، وفي هذه الحالة يجوز للمجني عليه طلب اتخاذ إجراءات لتنفيذ قرار اللجنة، على أن تكون هذه الإجراءات وفقاً للقواعد العامة ولا دخل للجاني في هذه العلاقة.

(1) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص 363.

(2) د. محمد حنفي محمود، مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه، مرجع سابق، ص 229.

3. إيجاد علاقة مباشرة بين الدولة والمسؤول عن الجريمة، ويكمن حق الدولة في التعويضات التي أدتها للمجني عليه المتضرر والتي كان الجاني يجب أن يدفعها، وفي هذه العلاقة ترجع الدولة على الجاني وتطالبه بما دفعته من تعويض.

- مدى جواز الطعن في الأحكام أو القرارات الصادرة بطلب التعويض:

تقضي معظم التشريعات الجنائية ومنها التشريع الفرنسي بقابلية القرارات والأحكام التي تصدر في موضع الطلب للطعن عليه، سواء أكانت الجهة التي أصدرتها جهة إدارية أم جهة قضائية، فإذا كانت جهة التعويض محكمة أو لجنة ذات صبغة قضائية فمن المسلم به أن تكون أحكامها قابلة للطعن عليها طبقاً للأحكام الصادرة من محاكم أول درجة، في المقابل إذا كان مصدر قرار التعويض صادر من اللجنة الإدارية فإن الطعن على هذه القرارات تكون طبقاً لنظام التظلم من القرارات الإدارية⁽¹⁾.

وتتفاوت درجات الحماية التشريعية في القوانين المقارنة لحماية حقوق المجني عليه؛ إذ إنَّ هناك بعض التشريعات تفرض نصوصاً خاصة في قانون الإجراءات الجزائية تلزم بموجبها الدولة بتعويض المجني عليه،⁽²⁾ في حين بعض التشريعات الأخرى أنشأت مكاتب وأجهزة متخصصة لدعم ضحايا الجريمة (المجني عليهم).⁽³⁾

وبذلك يمكننا القول هنا بغياب التشريعات الوطنية محل الدراسة عن مسايرة التشريعات في إقرارها بتوفير ضمانات من الضمانات التي يجب أن تمنح وتقر للمجني عليهم من خلال تعويضهم عن الضرر الذي أصابهم في حال عدم معرفة الفاعل أو كون الفاعل مجهولاً، ونحن نميل إلى القول في هذا الموضوع بإصدار تشريع مستقل كامل يتضمن كافة الشروط الموضوعية والإجرائية لإقرار حق المجني عليه أو ورثتهم في الحصول على تعويض من قبل الدولة، على أن يشمل هذا التشريع تحديد ما هي الجرائم التي يجوز التعويض عنها من قبل الدولة وماهي شروطها والآليات المطلوبة لاستيفاء حصول المجني عليه التعويض اللازم والعادل

(1) د. كامل محمد السعيد، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، مرجع سابق، ص 637.

(2) مثل التشريع الفرنسي والأمريكي.

(3) مثل التشريع الإنجليزي الذي أنشأ عام 1979 م مكتباً خاصاً بمدينة جلاسجو أسماه مكتب دعم ضحايا الجريمة

الخاتمة:

تبذل الدولة أقصى ما في وسعها للحيلولة دون وقوع الجرائم، وذلك من خلال ممارستها الوسائل التشريعية والتنفيذية وعمل مؤسسات العدالة الجنائية وغيرها، فإذا ما أخفقت في توفير الأمن والحفاظ على النظام العام من الاعتداء على حقوق الأفراد ومنعها في وقوع الجريمة وجب عليها تعويض المجني عليهم الذين حالت الظروف دون حصولهم على التعويض عما أصابهم من أضرار، حيث أن التعويض يجسد فكرة العدالة

النتائج:

1. الحكم بالتعويض للمجني عليه المتضرر من الجريمة لا يصدر إلا إذا تحققت العلاقة السببية، بحيث تكون الجريمة هي السبب المباشر في حدوث الضرر.
2. يرفض طلب التعويض في حالة عدم توافر الشروط الموضوعية والإجرائية عند تقديم طلب التعويض إلى الجهات أو السلطات المختصة.
3. لا تلتزم الدولة بدفع التعويض للمجني عليه المتضرر من الجريمة إلا بصدر قرار من اللجنة المختصة، وفي حالة قيام الدولة بدفع التعويض فإنها ترجع إلى المتهم في مطالبتها بمبلغ التعويض.
4. يشترط ألا يكون المجني عليه سبباً في حدوث الضرر، فإذا ما كان هو المتسبب فلا يمكن له المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به، وفي حال مساهمته بإحداث جزء من الضرر فتخفص قيمة التعويض بمقدار مساهمته في حدوث الضرر.
5. أن الأحكام والقرارات الصادرة في موضوع طلب التعويض قابلة للطعن، أيّاً كانت الجهة التي أصدرتها.

التوصيات:

1. استحداث نصوص جديدة في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي تتضمن كافة الشروط الموضوعية والإجرائية لإقرار حق المجني عليه المتضرر من الجريمة في الحصول على التعويض من الدولة في حالة إذا كان الجاني مجهولاً أو معسراً.
2. إصدار نص جديد في القانون الإجراءات الجزائية الإماراتي يلزم الدولة بدفع تعويض للمجني عليه في حالة وفاته أو عجزه، إذا ما كان الجاني مجهولاً للسلطات القضائية وتأمين المساعدات القضائية له.

3. إضافة نص في القانون الجنائي بالتزام الدولة وتكفلها بتوفير الحماية اللازمة وتعويض المجني عليه في حال الاعتداء عليه إذا كان سبب الاعتداء يرجع إلى إدلائه عن الجريمة ومرتكبها.
4. تخصيص جزء من الغرامات المحكوم بها على الجاني للمجني عليه لتعويضه عن الأضرار التي لحقت به جراء الجريمة.
5. إضافة نص في جديد في قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي يتيح للمجني عليه حق الادعاء بالحق المدني في الدعوى الجزائية.

قائمة المصادر والمراجع:

- إدارة، مصطفى مصباح (1996)، وضع ضحايا الاجرام في النظام الجنائي [رسالة دكتوراة].
الألفى، أحمد عبد العزيز (1997)، شرح قانون العقوبات - القسم العام. مكتبة النصر.
تكتري، علاء الدين (2018)، التضامن الوطني كأساس حديث لمسؤولية الدولة. مجلة دفاتر قانونية سلسلة دفاتر إدارية، (6).
- الحلاحة، أيمن خالد (2015)، حق المضرور من الجريمة في التعويض [رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية].
- حمدادي، كنزة (2019)، برامج جبر الضرر كإحدى آليات العدالة الانتقالية. مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة،
<https://doi.org/10.35157/0578-011-002-027>. (2)11
- حمودة، منتصر سعيد (2009)، المحكمة الجنائية الدولية. دار الفكر الجامعي.
- الخروصية، رحيمة بنت حمد (2011)، مدى جواز التعويض عن الضرر الأدبي، دراسة مقارنة [رسالة الماجستير، جامعة السلطان قابوس كلية الحقوق]. المكتب الجامعي الحديث.
- خلفي، عبد الرحمن (2011)، مدى مسؤولية الدولة عن تعويض ضحايا الجريمة. مجلة الشريعة والقانون - جامعة الامارات.
- السعد، صالح (1999)، علم المجني عليه. دار صفاء.
- سعدون، محمد عبد المحسن (2017)، الحماية القانونية لضحايا الجريمة. منشورات الحلبي الحقوقية.
- السعيد، كمال محمد (2019)، مسؤولية الدولة عن جرائم مجهولة الفاعل، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. مجلة الشريعة والقانون، (34)، الجزء الثاني. <https://doi.org/10.21608/jlr.2019.80501>
- الصاوي، رمضان عبد الله (2006)، تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض. دار الجامعة الجديدة.
- طه، طه عبد المولى (2002)، التعويض عن الإضرار الجسدية. دار الكتب القانونية.
- عبد اللطيف، براء منذر (2008)، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. دار الحامد.
- العبودي، محسن (1990)، أساس مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه في القانونين الجنائي والإداري

- والشريعة الإسلامية. المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي. مصر.
العجومي، سعد جميل (2012). حقوق المجني عليه. دار الحامد.
العدوي، جلال علي (1996). أصول الالتزام والاثبات. منشأة المعارف.
عقاوي، محمد عبد القادر و المنصوري، مبروك (2018). مدى التزام الدولة بتعويض الضحية عن الأضرار
الناجمة عن الجريمة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (11).
عقيدة، محمد أبو العلا (2004). تعويض الدولة للمضور من الجريمة، دراسة مقارنة في التشريعات المعاصرة
والنظام الجنائي الإسلامي (ط2). دار النهضة العربية.
عقيدة، محمد أبو العلا (1992). المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية، دراسة
مقارنة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، (1).
علي، يسر أنور (1993). شرح قانون العقوبات.
فاضل، باسم محمد (2020). التعويض عن الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. دار الفكر العربي.
القاضي، رامي متولي (2016). الحماية الجنائية للأشخاص المتعاونين مع أجهزة العدالة الجنائية في إطار
الجريمة المنظمة في المواثيق الدولية والقانون المصري. مجلة الحقوق جامعة الكويت، 40(3). <https://doi.org/10.34120/0318-040-003-003>
قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي رقم (35) لسنة 1992 وتعديلاته.
قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي رقم (589) لسنة 1990 الصادر بتاريخ 06 / 07 / 1990.
قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960.
القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.
القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم (5) لسنة 1985 وتعديلاته.
القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.
محمد، أشرف عمران (2016). جبر أضرار الضحايا امام المحكمة الجنائية الدولية. مجلة العلوم القانونية جامعة
الزيتونة، (4).
المحمدي، ذنون يونس (2013). تعويض الأضرار الواقعة على حياة الإنسان وسلامة جسده. منشورات زين
الحقوقية.
محمود، محمد حنفي (2006). الحقوق الأساسية للمجني عليه في الدعوى الجنائية. دار النهضة العربية.
محمود، محمد حنفي (2014). مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه. مركز بحوث الشرطة، 23(89).
<https://doi.org/10.12816/0003534>
مرقس، سليمان (1998). الوافي في شرح القانوني المدني (ط5). مطبعة السلام.
مصطفى، سيد عبد الوهاب (2005). النظرية العامة لالتزام الدولة بتعويض المضور عن الجريمة. دار الفكر
العربي.

- مصطفى، محمود محمود (1975). حقوق المجني عليه في القانون المقارن. مطبعة الجامعة.
الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
نورة، بن بو عبد الله (2008-2009). أثر مجلس الأمن على عمل المحكمة الجنائية الدولية [رسالة ماجستير،
المركز الجامعي].
هلاله، لبنى (2017). حق ضحايا الجرائم الدولية في جبر الأضرار. جامعة عمار ثليجي، (56).
<https://doi.org/10.34118/0136-000-056-022>

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- 'idbāra muṣṭafā miṣbāhin (1996). waḍ'u ḍahāyā al-ijarāmi fī al-nizāmi al-jjinā'iyyi [risālatu dakatwarātin
al'alfiā'a'u 'aḥmadu 'abdi al'azizi (1997). sharḥu qānūni al'uqūbāti – alqismu al'āmmi maktabatu al-naṣri
takthurī 'alā'u al-dīni (2018). al-taḍāmunu alwaṭaniyyu ka'asāsin ḥadīthin limusa'ū'alayti al-dawlati mijallatu dafātira qānūniyyatin salissatu dafātira 'idāriyyatin (6).
al-ḥulāhilatu 'aymanu khālidin (2015). ḥaqqu al-maḍrūri min al-jarīmati fī al-ta'wīḍi [risālatu dakatwarātin jāmi'atu al-'ulūmi al-'islāmiyyati al'ālamīyyati
ḥmdāwiyyun kanza (2019). barāmiḡ jabri al-ḍarari ka'ihdā ālyāti al'adālati aliāntiqāliyyati mijallatu dirāsātin w'abḥāth jāma' al-jlfa 11(2). <https://doi.org/10.35157/0578-011-002-027>
ḥmwda muntaṣiri sa'īdin (2009). almaḥkamatu aljjinā'iyyatu al-dawliyyatu dāru alfikri al-jāmi'iyyi al-kharūṣiyyatu raḥīmata bintu ḥamadīn (2011). madā jawāzi al-ta'wīḍi 'an al-ḍarari al'adabiyyi dirāsatin muqārinatin [risālatu al-mājistir jāmi'atu al-sulṭāni qābūsa kulliyyati alḥuqūqi al-maktabu aljāmi'iyyu alḥadīthu
khalfi 'abd al-Raḥmāni (2011). madā mas'ūliyyati al-dawlati 'an ta'wīḍi ḍahāyā aljarīmati mijallatu al-sharriyyati wa-l-qānūni – jāma' alāamāarit
al-sa'īdu ṣāliḥin (1999). 'ilmu almajniyyi 'alayhi dāru ṣafā'in
sa'dūnin muḥammadu 'abdi almuḥsini (2017). alḥimāyata alquanwinnayi liḍahāyā aljarīmati manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati
al-sa'īdu kamāli muḥammadīn (2019). mas'ūliyyatu al-dawlati 'an jarā'ima majhūlati alfā'ili dirāsatin muqārinatin bayna al-sharī'ati al'islāmiyyati wa-l-qānūni alwaḍ'iyyi mijallatu al-sharī'ati wa-l-qānūni (34), aljuz'u al-thāni <https://doi.org/10.21608/jlr.2019.80501>
al-ṣāwiyyu ramaḍānu 'abdu Allāhi (2006). ta'wīḍu almaḍrūri 'an jarā'imi al'afraḍi min qibali al-dawlati wakayfiyyati tamwīli maṣādiri al-ta'wīḍi dāru aljāmi'ati aljadīdati

- ṭh ṭh 'abdu al-mawlā (2002). al-ta'wīḍu 'an al-'iḍrārī al-jasadiyyati dāru al-kutubi al-qānūniyyati
- 'abdu al-laṭīfi barā'u mundhirin (2008). al-nizāmu alqāḍā'ī lil-maḥkamati al-jinā'iyati al-dawliyyati dāru al-ḥāmidī
- al'abbawdiyyu muḥsin (1990). 'asāsu mas'ūliyyati al-dawlati 'an ta'wīḍi almajniyyi 'alayhi fi alqā'unwanyni aljuni'ī'ī wa-l-'idāaryi wa-l-sharī'ati al'islāmiyyati almu'utamaru al-thālithu lil-jam'iyati almiṣriyyati lil-qānūni aljuni'ī'ī miṣra
- al'ajramiyyu sa'du jamīlin (2012). ḥuqūqu almajniyyi 'alayhi dāru alḥāmidī
- al-'adwā jalālu 'aliyyin (1996). uṣūlu aliāltizāmi wa-l-iāthbāti mansha'atu al-ma'ārifi
- 'aqbāwiyyun muḥammadu 'abdu alqādiri w almanṣūriyyu mabrūk (2018). madā altizāmi al-dawlati bita'wīḍi al-ḍaḥiyyati 'ani al'aḍrārī al-nājimati 'ani aljarīmati mijallatu al-'ustādhi albāḥithi lil-dirāsāti alquanwinnayī wa-l-sīasiyyati (11).
- 'aqīdatun muḥammadu 'abū al'alā (2004). ta'wīḍu al-dawlati lil-maḍrūrī mina aljarīmati dirāsaton muqāranatun fi al-tashrī'āti almu'āṣirati wa-l-nizāmi aljuni'ī'ī al'islāmiyyi (ta2). dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- 'aqīdatun muḥammadu 'abū al'alā (1992). almabādi'iu al-tawjīhiyyati liḥimāyati ḍaḥāyā aljarīmati fi al-tashrī'āti al'arabiyyati dirāsaton muqārinatun mijallatu al'ulūmi alquanwinnayī wa-l-iāqtiṣādiyyati (1).
- 'aliyyun yusru 'anwaru (1993). sharḥu qānūni al'uqūbāti
- fāḍilin biāsmi muḥammadin (2020). al-ta'wīḍu 'ani al-shā'ī'āti 'abra mawāqī'ī al-tawāṣuli aliājtīmā'iyi dāru alfikri al'arabiyyu
- alqāḍī rāmī mutawallī (2016). alḥimāyatu aljinā'iyatu lil-'āshkhāsi almuta'āwnyn ma'a 'ajhizati al'adālati aljinā'iyati fi 'iṭāri aljarīmati almunazzamati fi almawāthiqi al-dawliyyati wa-l-qānūni almiṣriyyi mijallatu alḥuqūqi jamī'atu alkū'ayti 40(3). <https://doi.org/10.34120/0318-040-003-003>
- qānūnu al-'ijrā'āti al-jazā'iyati al-'imāriā'a'uty raqmu (35) lasinti 1992 wata'dīlith
- qānūnu al-'ijrā'āti al-jjinā'iyi al-faransiyyu raqmu (589) Isna 1990 al-ṣādiri bitārīkhi 06 / 07 / 1990.
- qānūnu al-'uqūbāti al'urdunnuyyu raqmu (16) lisanati 1960.
- alqānūnu almadaniyyu al'urdunnuyyu raqmu (43) lasinti 1976.
- alqānūnu almadaniyyu almiṣriyyu raqmu (131) lisanati 1948.
- qānūnu al-mu'āmalāti al-madaniyyati al-'imāriā'a'uty raqmu (5) lasinti 1985 wata'dīlith
- al-qawā'idu al-'ijrā'iyatu waqawā'idu aliātthibāti al-khāṣṣatu bi-l-maḥkamati al-jinā'iyati al-dawliyyati

- muḥammadun 'ashrafu 'imrāna (2016). jabru 'aḍrārī al-ḡaḥyā amāma almaḥkamati aljinā'iyyati al-dawliyyati mijallatu al'ulūmi alquanwinnayi jāmi'atu al-zaytūnati (4).
- al-muḥammadiyyi dhunūni yūnusa (2013). ta'wīḍu al'aḍrārī alwāqī'ati 'alā ḥayāti al'insāni wasalāmati jasadihi munshawarīt zaynin alḥuqūqiyyati
- maḥmūdun muḥammadu ḥanafiiyin (2006). alḥuqūqu al-'āsāsiyyatu lil-majniyyi 'alayhi fī al-da'wā al-janā'iyyati dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- maḥmūdun muḥammadu ḥanafiiyin (2014). mas'ūliyyatu al-dawlati 'an ta'wīḍi almajniyyi 'alayhi markazu buḥūthi al-shurṭati 23(89). <https://doi.org/10.12816/0003534>
- marqasu sulaymāna (1998). alwāfī fī sharḥi alquānawniyyi almadaniyyi (ta5). maṭba'atu al-salāmi
- muṣṭafā sayyidu 'abdi alwahhābi (2005). al-naẓariyyatu al-'āmmatu liāltizāmi al-dawlati bita'wīḍi almaḍrūrī 'ani al-jarīmati dāru alfikri al'arabiyyu
- muṣṭafā maḥmūdi maḥmūdin (1975). ḥuqūqu almajniyyi 'alayhi fī alqānūni almuqārani maṭba'atu aljāmi'ati
- almithāqu al'arabiyyu liḥuqūqi al'insāni
- nizāmu riwamā al-'āsāsiyyu lil-maḥkamati al-jinā'iyyati al-dawliyyati
- nūratu bn bū 'abdi Allāhi (2008-2009). 'atharu majlisi al'amni 'alā 'amali almaḥkamati aljinā'iyyati al-dawliyyati [risālatu miājastyr ʿalmarkazi aljāmi'iyyi
- hilālah lubnā (2017). ḥaqqu ḡaḥyā aljarā'imi al-dawliyyati fī jabri al'aḍrārī jāmi'atu 'ammārin thalijiy (56). <https://doi.org/10.34118/0136-000-056-022>

The State's Responsibility to Compensate the Victim: A Comparative Study

Amna Hassam Al-Robari⁽¹⁾

Mohammed Shalal Alani⁽²⁾

Abstract:

One of the most important obligations and duties of the state is to ensure the protection of members of society from any criminal behaviour they may be exposed to. If the country fail to fulfil that obligation, it will assume the responsibility for this assault. But quite often, the victim is deprived of compensation and loses his/her right. Accordingly, many emergent jurisprudential and legislative requested the state to bear its duty to compensate the victim for the harm. Besides, many international conventions considered compensation by the state as one of the victim's rights granted to him/her in the criminal case. The state's responsibility to ensure and guarantee the rights of individuals is not as stipulated. It extends to creating the necessary means to protect these rights and administer the appropriate punishment when they are violated.

Keywords: State responsibility, The victim, Compensation, Harm.

(1) College of law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)

amna922h@gmail.com

(2) College of law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)